



WORLD BANK GROUP
Finance & Markets



جمعية البنوك في الأردن
ASSOCIATION OF BANKS IN JORDAN

مذكرة تفاهم

بين

جمعية البنوك في الأردن

و

مؤسسة التمويل الدولية

رقم المشروع ٥٩٢١٦٧

التاريخ: ٢٠١٦/١٢/٢٢

سند
A.A

مذكرة تفاهم

هذه المذكرة موقعة بتاريخ ٢٢/١٢/٢٠١٦، بين:

(١) تم انشاء جمعية البنوك في المملكة الأردنية الهاشمية في تشرين الثاني عام ١٩٧٨. في عام ٢٠٠٠، تم اصدار قانون البنوك رقم (٢٨) حيث نصت المادة ٩٥ من هذا القانون على تأسيس جمعية تسمى جمعية البنوك. بموجب هذا القانون، تم إصدار ، النظام الجديد رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٥ .

(٢) مؤسسة التمويل الدولية، وهي هيئة دولية أنشئت بموجب اتفاقية تأسيس بين البلدان الأعضاء فيها، بما في ذلك المملكة الأردنية الهاشمية، وسيشار إليها تالياً بكلمة "المؤسسة".

سيستخدم مصطلح "الطرفين" في هذه المذكرة أحياناً للإشارة إلى "الجمعية" و"المؤسسة" مجتمعين في حين يستخدم مصطلح "الطرف" أحياناً أخرى للإشارة إلى أي منهما.

وحيث:

(أ) أن جمعية البنوك في المملكة الأردنية الهاشمية تهدف البنوك في الأردن هي تطوير العمل المصرفي و النهوض به من خلال رعاية مصالح الأعضاء والتنسيق فيما بينهم من أجل تحقيق المنفعة المشتركة، تحسين وتحديث أساليب تقديم الخدمات المصرفية، وتعميق فهم العمل المصرفي ومعايير، وكذلك إتباع الأنظمة والإجراءات الموحدة لهذا الغرض.

(ب) أن "المؤسسة" عضو في مجموعة البنك الدولي، وهي منظمة دولية تتمثل رسالتها في تعزيز استثمارات القطاع الخاص المستدامة في البلدان النامية، مما يساعد في تخفيض الفقر وتحسين الأحوال المعيشية للأفراد. وتقدم المؤسسة من خلال مشروع خروج الأعمال التجارية من السوق وتسوية الديون في الأردن خدمات استشارية للمساعدة في تعزيز تنمية القطاع الخاص في الأردن ويدير هذا المشروع " إدارة الممارسات العالمية للمالية والاسواق" في مجموعة البنك الدولي.

(ج) أن مشروع المؤسسة تسوية الديون وخروج الأعمال التجارية من السوق في الأردن يهدف الى بناء نظام فاعل للاعسار واسترداد الديون وإعادة هيكلة الشركات داخل وخارج المحكمة ، مما يسمح للشركات غير القابلة للاستمرار الخروج من السوق بطريقة فعالة، ويعطي الفرصة للشركات ذات الملاءة المالية (بالرغم من تعثرها المالي) لإعادة هيكلة ديونها دون التوقف عن ممارسة عملياتها.


A-A

(د) أنه كجزء من مشروع تسوية الديون وخروج الأعمال التجارية من السوق في الأردن تم اعتماد و إطلاق مبادئ عمان لتسوية الديون خارج المحاكم من قبل البنك المركزي الأردني وجمعية البنوك في الأردن بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢١ لمساعدة الشركات التي تواجه صعوبات مالية في الوصول الى اتفاق مع دائنيها خارج المحكمة، لتعديل شروط الائتمان وتمكينها من مواصلة أعمالها.

أن الغرض من هذه المذكرة هو الاتفاق على آلية عمل الجمعية لتزويد المؤسسة بحالات تسوية الديون خارج المحاكم.

فقد اتفق الطرفان على ما يلي:

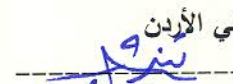
- (أ) تتابع "الجمعية" تنفيذ مبادئ عمان للتسوية خارج المحاكم لتحقيق المنفعة المتبادلة للطرفين، من خلال مؤشرات التنمية والأداء الثلاثة الواردة أدناه:
- عدد حالات إعادة الهيكلة والتسوية خارج المحاكم.
 - قيمة المطلوبات لحالات إعادة الهيكلة والتسوية خارج المحاكم (القيمة الإجمالية).
 - متوسط عدد أيام للوصول إلى اتفاق على خطة إعادة الهيكلة

ولهذا الغرض، توافق الجمعية على استكمال الملحق ١ المرفق وتقديمه إلى المؤسسة مع الوثائق الداعمة ذات الصلة، على أساس ربع سنوي (يوم ٣٠ سبتمبر، ٣١ كانون الأول، ٣١ مارس و ٣٠ يونيو) وحتى ٣١ ديسمبر 2019.

(ب) لقد عملت "المؤسسة" دائماً من أجل تجنب الاحتيال والفساد في جميع أنشطتها، وهي ما زالت تواصل جهودها من أجل تعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد في عملها. ويمكن الاطلاع على الإجراءات التي تتبعها "المؤسسة" في التعامل مع ادعاءات الاحتيال والفساد في مشروعاتها في الموقع التالي: www.ifc.org/anticorruption

وإثباتاً لذلك، فقد قام الطرفان بالتوقيع على هذه المذكرة اعتباراً من التاريخ المذكور أعلاه.

مؤسسة التمويل الدولية
التوقيع: 
الاسم: أحمد الج
المنصب: Country Manager

جمعية البنوك في الأردن
التوقيع: 
الاسم: د. هادي فزيح
المنصب: المدير العام